منسق المنطقة العربية بالمفوضية السامية لحقوق الانسان:

اليمن حققت تقدما ملحوظا في مجال الحريات الديمقراطية والصحافية

■ في اطار التعاون الدولي لتعزيز حقوق الانسان في اليمن زار بلادنا في الآونة الأخيرة فريق من المفوضية السامية لحقوق الانسان لبحث أنشطة ومشاريع وبرامج حقوق الانسان وسبل تعزيزها، بخصوص هذه الزيارة وواقع حقوق الانسان التقت «الثورة» عضو الفريق فرج فنيش منسق المنطقة العربية بمكتب المفوض السامي لحقوق الانسان..
وكان معه الحوار التالي:

التقاه/عبدالوهاب مزارعة

اشكاليات حقوق الانسان تعود في حالات كثيرة لاسباب الفقر والبطالة

توجيه رئيس الجمهورية بشأن مراجعة قانون الصحافة يعبر عن ارادة سياسية

● ماهي مهمة الفريق، ودواعي زيارته للجمهورية اليمنية؟

– جئنا الى اليمن في اطار مهمة بطلب من وزيرة حقوق الانسان أمة العليم السوسوة للنظر في امكانية دعم ومساهمة جهود الحكومة والأمم المتحدة والمجتمع المدني في مجال حقوق الانسان في اليمن.. بمعنى أننا جئنا للتعرف على أوضاع حقوق الانسان والمشاريع الموجودة والممكن توفيرها في هذا المجال.. وهناك العديد من الاجراءات الايجابية المتخذة من طرف الحكومة اليمنية في هذا الصدد..

وجاءت زيارتنا– أيضاً– للتعرف على مختلف المشاريع التي بصدد الانجاز على المستوى الحكومي وغير الحكومي، وعلى أساس هذه الزيارة وزيارات أخرى قادمة سوف تخرج بمشاريع لدعم جهود تعزيز حقوق الانسان في الجمهورية اليمنية..

وخلال الزيارة التي شملت العاصمة صنعاء ومدينة عدن شاركنا في دورة تدريبية في عدن نظمها مركز المعلومات والتدريب لحقوق الانسان وهي الدورة العربية الرابعة لحقوق الانسان التي نظمها المركز ثم شاركنا في ندوة حول الميثاق العربي لحقوق الانسان في عدن.. وتم تنظيم لقاء بين العديد من المنظمات غير الحكومية اليمنية والجهات الرسمية اليمنية افتتحته وزيرة حقوق الانسان ومحافظ عدن الدكتور/ يحيى الشعيبي وحضرته بصفتي ممثل الأمم المتحدة وكذلك الدكتور/أحمد العبيدي مدير مشروع حقوق الانسان ضمن برنامج الأمم المتحدة الانمائي في اليمن..

هذه الندوة كانت مهمة وأعد لها على أساس الاستفادة من النقاش بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية.. وكان موضوعها «ماهي العلاقة التي يجب أن تكون بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية» وصدر عن هذه الندوة العديد من التوصيات منها انشاء مؤسسة وطنية لحقوق الانسان لتكون مؤسسة مستقلة بتركيبة متنوعة فيها من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وكذلك لتكون مرجعاً استشارياً وطنياً حول المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان ومن بين الاقتراحات كذلك التنسيق بين منظمات المجتمع المدني على مستوى اليمن ككل على الأقل مرة واحدة في السنة.. الى جانب عدد من التوصيات الأخرى في مجال تعزيز حقوق الانسان في اليمن وخلال تواجدي في عدن اجتمعت المنظمات الحكومية..

أما بالنسبة لزيارة الفريق لصنعاء فقد اجتمعنا بمعالي وزيرة حقوق الانسان ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في اليمن والهيئة الفنية المعنية بحقوق الانسان في الوزارة واجتمعنا كذلك بلجنة حقوق الانسان والحريات العامة بمجلس النواب والتقينا مع ممثلي مؤسسات أخرى مثل النيابة العامة ووزارتي العدل والتخطيط والتعاون الدولي وعدد من المؤسسات الأخرى.

● كيف كان اللقاء مع لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب؟

– في هذا اللقاء استمعنا لمشاغل أعضاء مجلس النواب التي عبروا عنها بكل حرية مع اختلاف وجهات النظر في بعض الحالات..

وهذا ما يؤكد وجود حرية التعبير في الرأي، من بين الأشياء التي استفدنا منها في هذا اللقاء أولاً: رغبة لجنة حقوق الانسان والحريات العامة في مجلس النواب في مراجعة مختلف التشريعات بما يتلاءم مع الموقف الدولي.. وكذلك رغبتهم واستعدادهم في التعاون مع الأمم المتحدة في مجال تدريب أعضاء مجلس النواب أو أعضاء اللجنة على الأقل في مجالات تتعلق بمهامهم كنواب سواء داخل اليمن أو خارجه.. وناقشنا هذه المسائل في اطار دور لجان حقوق الانسان ضمن مجلس النواب..

هناك العديد من البرلمانات التي توجد فيها لجان لحقوق الانسان والحريات في البلدان المتقدمة وبعض بلدان الجنوب.. ناقشنا التجارب المختلفة، منها أن هذه اللجان تعمل من أجل مراجعة القوانين بمايتماشى مع المواثيق الدولية الموقعة من قبل البلدان ومنها اليمن.. والحرص على إصدار المواثيق الدولية في الجريدة الرسمية في اليمن.. وكذلك امكانية إنشاء مؤسسة وطنية لحماية حقوق الانسان من طرف مجلس النواب بقانون يصدر عن المجلس..

كما أثرنا خلال النقاش مسائل أخرى منها قضية المساواة بين المرأة والرجل وحضور المرأة ضمن مجلس النواب.. ووجود امرأة واحدة فقط في المجلس لايمكن تفسيره بشكل موضوعي ولايمكن تفهمه في مجتمع ديمقراطي..

فالبرلمان هو مصدر تشريع القوانين.

أعتقد أن الموضوع يحتاج الى توضيح للتعرف على أسباب ضعف تواجد المرأة في مجلس النواب..

● من خلال لقاء الفريق الأممي بوزيرة حقوق الانسان.. هل تم التنسيق للتعاون مع اليمن في مجال تعزيز حقوق الانسان؟

– الزيارة كانت للتعرف على الأوضاع حتى يمكن الاتفاق على نوع المشاريع والدعم من طرف المفوضية السامية لحقوق الانسان.. لكن هذا لايعني أن الأمم المتحدة لاتساعد اليمن في هذا الجانب..

فهناك دعم وبرامج منفذة من قبل الأمم المتحدة في اليمن عبر الحكومة ووزارة حقوق الانسان ونعتقد أن هذا الدعم شكّل خطوة ايجابية في إنشاء وزارة حقوق الانسان منذ مدة وتعيين وزيرة «امرأة» وخاصة شخصية أمة العليم السوسوة وهي انسانة محترمة جداً على المستوى الدولي..

ومعروفة بمواقفها وقناعاتها.. ونحن متأكدون انها ستقدم المزيد في جانب حقوق الانسان حرصاً على مصلحة اليمن وقناعة بكفالة حقوق الانسان لكل اليمنيين..

● من خلال متابعتكم لوضع حقوق الانسان في اليمن وبصفتك مسؤولاً اقليمياً في هذا الجانب.. ماتقييمكم لأوضاع حقوق الانسان في اليمن؟

– هناك العديد من الاجراءات والانجازات الايجابية ويجب التأكيد عليها واظهارها وابرازها.. وهذا ما أكدته العديد من لجان حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة.. وهناك ارادة للمزيد من التقدم في مجال حقوق الانسان في اليمن.. وفي المقابل هناك اشكاليات في مجال حقوق الانسان في اليمن البعض منها يتعلق بأسباب موضوعية مثل الفقر ونسبة تعلم المرأة والتعليم والصحة والغذاء والبطالة..

أي التنمية بشكل عام وهذه أسباب موضوعية نتمنى أن تتولى الحكومة معالجتها مستقبلاً..

وهناك تقدم في مجال الحريات العامة والحريات الديمقراطية وحق المرأة وحرية الصحافة لكن بعض الاشكاليات تبقى ضمن دائرة الارادة السياسية من ناحية والاهتمام السياسي للدوائر المسئولة عنها.. على سبيل المثال أهمية معالجة دور الاجهزة القضائية في حماية حقوق الانسان..

ونعني دورها على كل المستويات وليس فقط في موضوع المحاكمة العادلة وأسس هذه المحاكمة.. هل موضوع اللجوء الى العدالة يتم بشكل متساوٍ بين الجميع..

وهل من السهل الوصول الى القضاء والعدالة أم لا.. كذلك موضوع المدة الزمنية الطويلة للايقاف التحفظي في بعض الأحيان..

وارادة الأجهزة المعنية في التعامل مع هذه المواضيع من الأهمية بمكان.. فهذا من شأنه أن يؤدي الى تحسين واقع حقوق الانسان..

أضف الى ذلك وجود مسائل متعلقة بعقلية المجتمع ونظرته للأمور.. وحقيقة لابد لكل الجهات والمسئولين النظر الى موضوع الحقوق على أنها حقوق وليست مزايا تهدى.. ولو تأسست علاقات كل الناس على أساس الحقوق، بما في ذلك العلاقة بين الدولة والمواطن فإن هيبة الدولة ستكبر وستُحترم أكثر وسيقتنع المواطن ويتفاعل ويتعاون مع المؤسسات الحكومية لأن هذا في مصلحة الوطن ككل..

ومن الأهمية بمكان الاشارة في هذا الصدد الى وجود بعض الاشكاليات المتعلقة بقانوني الجمعيات والصحافة.. ووفقاً لمنظمات المجتمع المدني اليمنية فإن هذه الاشكاليات تعرقل تطور عمل الجمعيات..

وكان هناك رد من وزارة الشئون الاجتماعية بهذا الخصوص، لكن اعتقد أن القانون بحاجة الى مراجعة..

● ماهي الاشكاليات المتعلقة بقانون الصحافة؟

– قانون الصحافة ينص– حتى الآن– على حبس الصحفيين بسبب آرائهم..

● لكن فخامة الرئيس/علي عبدالله صالح وجه قبل أشهر بوقف حبس الصحفيين.. أليست هذه خطوة جيدة في مجال تعزيز حقوق الانسان.. ماتقييمكم؟

– سمعت عن ذلك وكل الصحفيين في العالم يرحبون بهذه الخطوة.. وهذا تعبير عن إرادة سياسية حقيقية لحماية حق الصحفي في التعبير .. ويجب أن يترجم هذا التوجيه الى قانون.. بمعنى أن الخطوة التالية هي مراجعة قانون الصحافة بما يسمح بتنقيته من الاجراءات السالبة للحرية..

● يقع على عاتق الصحافة عبء كبير في مجال تعزيز حقوق الانسان.. على الأقل في الجانب التوعوي، لكن بعض الصحف قد تمارس دوراً مخالفاً.. هل تتفق معي في هذا الجانب؟

– مسئولية الاعلام ودوره في هذا الشأن كبير.. والاعلاميون والاعلاميات لهم دور أساسي في التعريف والتوعية بحقوق الانسان بشكل عام.. والاعلام سلاح ذو حدين ومسئولية الصحفي أن يستعمل حداً واحداً وليس حدين.. بمعنى أن عليه التبليغ وتوصيل الحقيقة للقارئ وتثقيفه بمبادئ حقوق الانسان والتسامح والمساواة والعدالة والتضامن الوطني والدولي والديمقراطية والانتخابات الحرة وعدم العنف والمساواة بين المرأة والرجل.. الخ ذلك من المبادئ الأساسية..

الخطر الكبير هو عندما يبدأ الاعلام بالدعاية المغرضة أو بالدعوة الى الكراهية، بقصد أو بدون قصد، تجاه فئات من نفس الشعب داخل المجتمع أو أقليات عرقية أو دينية..الخ والاعلام يجب أن يهدف الى توعية الشعوب بالحقوق ومبادئ ومقاصد الأمم المتحدة.. وينبغي عدم الخلط بين القرارات السياسية والسلوك السياسي لبعض الدول والأمم المتحدة.. فهذه المنظمة الدولية تهدف الى تحقيق السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الشعوب مهما كانوا وأينما كانوا..

■ تصوير/محمد حويس

لابد أن يُنظر للحقوق على أنها ليست مزايا تهدى

أشواق الأحد

عبدالكريم الخميسي

الدرس.. البليغ

□ .. لا أريد أن أهنئ العزيز معاذ الخميسي على نجاحه في الاعلام الرياضي لأن شهادتي فيه مجروحة على قاعدة: (ولاتزكوا) لكني أردت هنا أن أشيد بالمبدع (الصعفاني) الذي لم يضق ذرعا بصدور (الثورة الرياضي) ، بل جسّد (الروح الرياضة) في أسمى معانيها ، وتقبل الإصدار الجديد برحابة صدر .. إضافة إلى ذلك فقد أسهم اسهاماً فاعلا في نجاح المنافس بزاوية اسبوعية ثابتة من قلمه الاستثنائي الأنيق.

● إنه (درس بليغ) في الروح الرياضية تعلمناه من (الأستاذ) عبدالله الصعفاني الذي واجه التحدي بشجاعة فانتصر وتعلمناه أيضا من (الثورة الرياضي) الذي فتح صدره (لعصى موسى) دون أن يخشى على الأقلام الأخيرة من (الهروب)!!

● فهل من حقي أن أطالب الأقلام الرياضية (المتشنجة) باستيعاب ذلك الدرس ، وخوض غمار المنافسة بشرف؟؟ بحيث يكون الهدف المشترك للجميع هو الإبداع ، والتجدد، والتجديد؟؟ وإذا كان لابد من الاختلاف الذي (لا يفسد للود قضية) فليكن من أجل خدمة الحقيقة ، وتطوير الرياضة ، وإسعاد الجمهور .. لأنه إذا دخلت (المصالح) من الباب ، خرج (الإبداع) من النافذة.

● فشدواً على يد (الصعفاني) وتلميذه (معاذ) وباركوا لهما النجاح المتميز والعطاء المستمر، وطالبوهما بالمزيد من الأداء الراقي، والمهنية العالية .. وأدعو الله معي أن يجعل من (ارتقاء)الكلمة الرياضية في بلادنا بداية واعدة (لإرتقاء) المستوى الرياضي اليمني داخليا وخارجيا.. قولوا.. آمين.

ص.ب (٤٨٤١)
alkhmisy @ hotmail . com

السبب القادم لتعثر السلام

ابراهيم بن عبدالله المعمري*

■ عاد وزير الخارجية الأمريكي كولن باول مرة أخرى وأخيرة الى الشرق الأوسط لكن هذه المرة بنظرة أقل حساسية بسبب وجود قيادة فلسطينية جديدة بعد رحيل القائد التاريخي ياسر عرفات.

قرأت كثيراً في الفترة الأخيرة عن مرحلة ما بعد عرفات بعضها لا يرى أملاً كبيراً في تسوية وشيكة وبعضها متفائل بطبعه لأنه يؤمن انه لا شيء يبقى دائما. والشرق الأوسط عاش عشرات السنين يعاني من حرب إلى حرب بسبب عدم حل القضية الفلسطينية.. وحان زمن السلام!

ويوماً ما كان السبب في بطء عملية التسوية هو تعلل وجود زعيم مثل عرفات ومع رحيله فإن العذر لم يعد موجوداً إلا إذا خرجت أسباب أخرى لا نعرفها اليوم لندركها غداً وما أبسطها!..

من رحلة باول الأخيرة الى الشرق الأوسط قبل أن يسلم الخارجية الأمريكية لكونداليزا رايس تحركت الآمال للخروج من الدوائر المغلقة للتسوية.. لكنها آمال صغيرة قد يحتاج إليها الفلسطينيون هذه الأيام بعد سنوات من المعاناة والقمع على يد سلطات الاحتلال.

لكن أي خيبة جديدة قد تؤدي إلى الدخول في أزمات أكبر للمنطقة، فالفلسطينيون الذين انتظروا طويلاً لحظة الفرج لن يكونوا في مزاج لسماع عذر يحملهم بطريقة أو أخرى مسؤولية تعثر عملية السلام بعد ما سمعوا من القوى الكبرى عذر وجود عرفات، أما وقد رحل فالعالم ينتظر ليرى السبب القادم لتعثر السلام.. أو الإنفراج الكبير!